

وحدة تحليل السياسات*

المصالحة الفلسطينية: دوافعها وأفاقها

” يناقش هذا التحليل الذي أعدته وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التفسيرات والتحليلات بشأن ظروف المصالحة الفلسطينية وسياقاتها. ويتناول الأسئلة التي طُرحت حول الأسباب التي دفعت التنظيمين السياسيين الفلسطينيين الأكبر إلى إنهاء حالة الانقسام المرير المزمّن بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الوقت تحديداً. ويتساءل هل ستنتج المصالحة هذه المرة، بعد أن فشلت المحاولات السابقة جميعاً؟ كما يتساءل أيضاً، لماذا قررت السلطة الفلسطينية أن تتحدى الإرادتين الإسرائيلية والأميركية وأن تمضي في المصالحة؟ وما هي آفاق الوضع الجديد الناشئ واحتمالاته؟

* وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وفي حين تراجع الدعم الإيراني منذ منتصف عام ٢٠١٢ بصورة واضحة بسبب موقف الحركة من الثورة السورية، قامت الحكومة المصرية بعد الانقلاب بتدمير ٩٠٪ من الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة وسيناء، والتي كانت تعد شريان الحياة الرئيس بالنسبة إلى القطاع؛ ما تسبب بخسائر مباشرة تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار مسّت النشاطات الاقتصادية كافة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣^(٢). وقد أدى ذلك إلى تأخر صرف رواتب نحو ٥٠ ألف موظف عمومي بفاتورة شهرية تبلغ حوالي ٣٧ مليون دولار شهرياً، فيما ارتفعت نسبة البطالة لأكثر من ٣٠٪ في الربع الأخير من عام ٢٠١٣^(٣).

السلطة الفلسطينية: "مازق" المفاوضات

مع رفضها الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٠ أسيراً، ١٤ منهم من داخل الخط الأخضر، تكون إسرائيل قد أطاحت مطلب السلطة الفلسطينية الثالث، والذي شكّل غطاء لقبول الأخيرة استئناف المفاوضات، ووضعتها في موقف سياسي صعب^(٤). وقد ربطت إسرائيل بشكل غير رسمي موافقتها لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى بقبول الجانب الفلسطيني تمديد المفاوضات والتي يفترض أن تنتهي مدتها بموجب الاتفاق الأصلي في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وذلك من دون أن تلبى شرط تجميد الاستيطان. وفي الوقت نفسه، أعلنت إسرائيل عن مخطط لبناء ٧٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة. وقد أوصلت المواقف الإسرائيلية

أعلنت حركتنا فتح وحماس في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ عن اتفاق لإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، والبدء بإجراءات تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال خمسة أسابيع بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتحديد مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة. ويقع على عاتق تلك الحكومة معالجة قضايا المعتقلين السياسيين وإعادة تفعيل عمل المجلس التشريعي والمصالحة المجتمعية على أساس اتفاق القاهرة لعام ٢٠١١ وإعلان الدوحة لعام ٢٠١٢. وفيما رحبت دول عربية وأجنبية عديدة بالقرار^(١)، شرعت حكومة بنيامين نتنياهو باتخاذ إجراءات عقابية تجاه السلطة الفلسطينية بعد أن خيّرتها بين المضي في المصالحة مع حماس أو "السلام" مع إسرائيل، أما الولايات المتحدة فاعتبرت القرار بأنه "مخيب للآمال" ويعقّد الجهود الجارية لتحريك عملية السلام. وحمل الرئيس الأميركي باراك أوباما عملية المصالحة الفلسطينية مسؤولية توقف المفاوضات.

وفيما تتفاوت التفسيرات والتحليلات بشأن ظروف المصالحة وسياقاتها، طرحت أسئلة حول الأسباب التي دفعت التنظيمين السياسيين الفلسطينيين الأكبر إلى إنهاء حالة الانقسام المبرير المزمّن بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الوقت تحديداً، وهل ستنجح المصالحة هذه المرة، بعد أن فشلت المحاولات السابقة جميعاً؟ ولماذا قررت السلطة الفلسطينية أن تتحدى الإرادتين الإسرائيلية والأميركية وأن تمضي في المصالحة؟ وما هي آفاق الوضع الجديد الناشئ واحتمالاته؟

حماس: "مازق" الحصار

تمر حكومة حماس في قطاع غزة بأزمة مالية خانقة ناتجة من تزامن جملة من الظروف المحلية والإقليمية التي أثّرت سلبياً في قدراتها على إدارة الوضع المعيشي لسكان قطاع غزة. فقد فُرضت على الحركة حالة حصار وعزلة إقليمية ودولية، زادت حدتها بعد انقلاب ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ في مصر والعداء المتصاعد للإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية.

١ على المستوى العربي، رحبت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من مصر وتونس وقطر باتفاق المصالحة. أما دولياً، فقد رحبت الأمم المتحدة وكل من فرنسا تركيا وروسيا والصين بالمصالحة أيضاً، فيما ربط الاتحاد الأوروبي بين المصالحة وضرورة المضي بالمفاوضات.

٢ "نظرة على الاقتصاد في غزة عام ٢٠١٣"، موقع وزارة الشؤون الخارجية (غزة)، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، انظر:

http://www.mofa.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=1297:-2013&catid=33

٣ "التشريعي يقر ٨٩٤ مليون دولار موازنة عامة لـ ٢٠١٤ بعجز مقدر بـ ٦٩٩ مليون دولار"، موقع وزارة المالية (غزة)، انظر:

http://www.mof.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=401:-894---2014---699--&catid=12:2011-07-04-09-06-27&Itemid=119

٤ حدّدت السلطة الفلسطينية ثلاثة شروط للعودة إلى المفاوضات، وهي: وقف الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أساساً للمفاوضات، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين الذين سُجنوا قبل توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وبالبالغ عددهم ١٠٤ أسرى على أربع دفعات مقابل التزام القيادة الفلسطينية بعدم التوجّه إلى هيئات الأمم المتحدة طوال هذه المفاوضات. وفيما رفضت إسرائيل الشرطين الأولين، فإنها قبلت الثالث.

وتشريعية، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها أولويات لتحقيق المصالحة^(٥).

ومن جهة أخرى، تدعم المصالحة الفلسطينية شرعية الرئيس محمود عباس ودوره الوطني على الساحة الفلسطينية في مواجهة تيار محمد دحلان، والذي بدأ يعمل مؤخرًا للعودة إلى دائرة الضوء مدعومًا بموجة الثورات المضادة ومستقويًا بارتباطاته بأجهزة استخبارات إسرائيلية وعربية.

وبناء على ما سبق، فإن المصالحة تعتبر في هذه الظروف مطلبًا فلسطينيًا، فتحويًا وحماسيًا، وذلك لمواجهة هذه التحديات أساسًا.

”

عبر الرأي العام الفلسطيني عن رفضه للشروط التي تحاول إسرائيل فرضها على الجانب الفلسطيني مثل الاعتراف بيهودية الدولة، واستمرار سيطرتها على المعابر البرية والبحرية والجوية، وقبول التعويض بدلًا من حق العودة، وبقاء المستوطنات

”

احتمالات المصالحة وآفاقها

يلاحظ في اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس التركيز على الأمور الإجرائية مثل: تشكيل الحكومة، وإجراء الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على حساب القضايا الجوهرية الأكثر أهمية كالاتفاق على برنامج سياسي مشترك لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. وفيما يعبر ذلك عن امتلاك كل من الحركتين رؤيتين مختلفتين حول المقاومة والمفاوضات مع إسرائيل، فإنه يعبر - من جهة أخرى - عن حاجتهما الماسة لتجديد شرعيتها لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة.

وفي ضوء ما تقدم، وأخذًا في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تجد المصالحة الفلسطينية نفسها اليوم أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة، هي:

هذه المفاوضات إلى طريق مسدود، فشرعت الدبلوماسية الفلسطينية بعدها في اتخاذ إجراءات تفعيل عضوية دولة فلسطين في المؤسسات الدولية كرد فعل على ذلك، ومن بينها إعلان الانضمام باسم دولة فلسطين إلى ١٥ اتفاقية ومعاهدة دولية، كما بدأت مساعيها لإتمام المصالحة الفلسطينية مع حركة حماس.

”

على الصعيد الاقتصادي، فتواجه السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح في الضفة الغربية الوضع نفسه الذي تواجهه حماس في غزة

”

أما على الصعيد الاقتصادي، فتواجه السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح في الضفة الغربية الوضع نفسه الذي تواجهه حماس في غزة؛ إذ قررت حكومة نتيناهو حجب أموال الضرائب عنها والتي تقدر بنحو ١,٥ مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل أكثر من ثلث موازنة الحكومة الفلسطينية، وذلك كخطوة عقابية ردًا على قيام السلطة الفلسطينية بتقديم طلب انضمام إلى العديد من المؤسسات والهيئات الدولية. وهددت إسرائيل باتخاذ المزيد من الإجراءات في حال إتمام المصالحة. وفي ضوء عدم توافر البدائل الجدية وعدم التزام المانحين العرب تنفيذ وعودهم المالية، تصبح السلطة الفلسطينية على شفير الانهيار؛ وهو ما حذر منه العديد من المسؤولين الفلسطينيين ودفعهم إلى التلويح بإمكانية حل السلطة الفلسطينية.

ومن المؤكد أن الرأي العام الفلسطيني الضاغط والرافض للمفاوضات والإملاءات الإسرائيلية أجبر طرفي الانقسام الفلسطيني على إعادة النظر في مواقفهما تجاه مسألة المصالحة؛ إذ أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن ٨٩% من الفلسطينيين يرفض "اتفاق الإطار" الذي يروج له وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ويرى أنه يصب في تحقيق المصالح الإسرائيلية. كما عبر الرأي العام الفلسطيني عن رفضه للشروط التي تحاول إسرائيل فرضها على الجانب الفلسطيني مثل الاعتراف بيهودية الدولة، واستمرار سيطرتها على المعابر البرية والبحرية والجوية، وقبول التعويض بدلًا من حق العودة، وبقاء المستوطنات؛ ما يعني عمليًا القضاء على احتمالات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. كما أظهر الرأي العام الفلسطيني تأييده للمصالحة الفلسطينية، وإجراء انتخابات رئاسية

٥ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الرأي العام الفلسطيني: اتفاق كيري يخدم مصلحة إسرائيل"، المؤشر العربي لعام ٢٠١٤، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، انظر:

[http://www.dohainstitute.org/content/4b8b1f07-4f82-4bc4-834c-](http://www.dohainstitute.org/content/4b8b1f07-4f82-4bc4-834c-233cdd5dbe5b)

233cdd5dbe5b

أيار/ مايو ٢٠١٣ عندما اتفق الطرفان الفلسطينيان على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ثلاثة أشهر وإجراء الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة، وهو ما لم يجر التزامه؛ إذ عادت السلطة الفلسطينية بعد ذلك إلى المفاوضات وفقاً لمبادرة "اتفاق الإطار" لوزير الخارجية الأميركي جون كيري. كما أنّ غياب الراعي المباشر للمصالحة والذي يضمن تنفيذ بنود الاتفاق والتزامه من قبل الأطراف، يضع علامات استفهام حول إمكانية نجاحها وبخاصة مع استمرار الأداء السياسي لحكومة الانقلاب في مصر المعادي تماماً لحركة حماس.

”

اتفاق المصالحة بين فتح وحماس أخرج الوضع الفلسطيني من عنق الزجاجة وفتح أمامه آفاقاً جديدة

“

• أن يؤدي التصعيد الإسرائيلي المستمر إلى صدام كما في حالة انتفاضة الأقصى. فحكومة اليمين الإسرائيلية تتخذ خطوات تصعيدية تجاه الأراضي الفلسطينية إثر تعثر المفاوضات واحتمال إتمام المصالحة، ما قد يؤدي إلى احتجاج فلسطيني وعمليات مقاومة، فتقوم إسرائيل باجتياح جزئي وحصار شامل للسلطة الفلسطينية كما حدث عام ٢٠٠٠ بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، الأمر الذي يؤدي إلى قيام انتفاضة فلسطينية شاملة في مواجهة الاحتلال. لا شك في أنّ ثمة إدراكاً رسمياً فلسطينياً بأنّ حكومة نتنياهو تعارض قيام دولة فلسطينية، وأنّ المفاوضات معها عثبية في الواقع. وهذا عامل رئيس في صمود المصالحة الفلسطينية، كما أنّ قيادة حماس تدرك أنّ إدارة قطاع غزة وانفصالها السياسي عن بقية المناطق المحتلة أصبحت عبئاً حقيقياً. وهذا عامل إضافي يدفع إلى تقوية المصالحة وصمودها. ولكن ثمة عقبات في الطريق ليس أقلها موقف النظام المصري الحالي من حركة حماس.

في كل الأحوال، فإنّ اتفاق المصالحة بين فتح وحماس أخرج الوضع الفلسطيني من عنق الزجاجة وفتح أمامه آفاقاً جديدة تسمح - إن تمسكت الحركتان بما أنجزتا، وقاومتا الضغوط، واستعانتا بالموقف الشعبي الداعم والصامد والمقاوم والمواقف الشعبية الدولية المتعاطفة - ببلورة مبادرات أخرى، قد تضع المشروع الوطني الفلسطيني من جديد على الطريق الصحيحة.

• أن تمضي حركتنا فتح وحماس في المصالحة مراعاةً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وأن تتجاهل القيادة الفلسطينية الضغوط والمواقف الأميركية والإسرائيلية، وأن تتمكن حكومة الوحدة الوطنية المكونة من كفاءات فلسطينية تتجاوز الأزمة وتهيئة الأجواء للانتخابات جديدة تقبل بها الأطراف كافة، وأن يعاد بناء منظمة التحرير على أسس وطنية جامعة. لكنّ نجاح هذا السيناريو يتوقف على ثلاثة عوامل: الأول، أن تفي الدول العربية بالتزاماتها المالية وأن توفر الدعم السياسي لتمكين هذه الحكومة من الصمود. وفي هذا السياق تعقد جامعة الدول العربية اجتماعاً غير عادي على مستوى المندوبين الدائمين في ٢٨ نيسان/ أبريل لمناقشة تطورات المفاوضات وتوفير شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية. كما أبدت كل من قطر وتركيا استعدادهما لتوفير المساعدات في حال إتمام المصالحة. والثاني، أن تتجاهل حركة فتح ضغوط قوى معسكر الثورات المضادة للانسحاب من المصالحة أو استغلالها لإنهاء نفوذ حركة حماس في غزة. والثالث، ألا تذهب السلطة الفلسطينية إلى خيار المفاوضات في حال استمرارها من دون توافق سياسي وطني جامع.

”

يلاحظ في اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس التركيز على الأمور الإجرائية مثل: تشكيل الحكومة، وإجراء الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على حساب القضايا الجوهرية الأكثر أهمية

“

• أن تفشل عملية المصالحة، فعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت توقيع الاتفاق والجدية التي أظهرها الطرفان، فإنّ ذلك لا يمنع القول بأنّ هناك أجواءً من القلق تعتمل في أوساط الرأي العام الفلسطيني في ضوء التجارب السابقة. فثمة تخوف من احتمال استخدام المصالحة بوصفها ورقة ضغط لتأمين شروط استمرار المفاوضات مع إسرائيل، وبخاصة في ظل استمرار الضغوط الأميركية والإسرائيلية وتصاعدها، والتي ترمي إلى تعطيل المصالحة. قد يتكرّر هذا الأمر كما حصل سابقاً بعد إعلان الدوحة عام ٢٠١٢ حين خيّر نتياهو الرئيس عباس ما بين المصالحة مع حماس والسلام مع إسرائيل، وتكرّر أيضاً في